العدد 3520 - السنة الثانية عشرة
الخميس 17 ربيع الأول 1441 - الموافق 14 نوفمبر 2019
Thursday 14 November 2019 - No.3520 - 12 th Year

تظاهرات العراق تدخل يومها الـ20 على التوالي

عبد المهدي: الحكومة مستمرة رغم الضغط الكبير

رئيس الحكومة العراقية عادل عبدالمهدي

محتجون عراقيون

بغداد - «وكالات»: أعلن رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي، أن الحكومة الحالية مستمرة بأداء واجباتها رغم الضغط الكبير الذي تواجهه من قبل الحركة الاحتجاجية منذ أكثر من 40 يوما.

وقال عبد المهدي في كلمة خلال انعقاد جلسة للحكومة العراقية، «نحن نؤمن بأنه ليست هناك ثقة بين الشعب والحكومة وأن حكومتنا تشكلت على أنها حكومة تسوية».

وأكد رئيس الوزراء العراقي، أن «المظاهرات اليوم حدث مهم لإحداث إصلاحات تراكمت منذ سنوات وأن سقوط ضحايا هو أمر محزن لنا».

وتابع، «بعد 40 يوماً على انطلاق المظاهرات ظهر حراك بالبلد وهو دليل صحة وحيوية لدى الشباب وهي حركة مهمة تحمل إيجابيات كبيرة وعلينا أن نتعامل معها كحركة إصلاحية وثورة شبابية وهي حركة احتجاجية مهمة ويمكن تجاوز سلبياتها المحدودة».

وأضاف، «لا نريد لهذه التظاهرات إلا أن تخرج منتصرة لأنها هزمت كل شيء وهي فرصة ثمينة وعلينا الانحناء للشعب الذي قدم لنا خدمة لتجاوز كل الأخطاء».

وذكر عبد المهدي، «نحن لا نواجه إلا من يواجه القوات المسلحة بالمقاومة وأن القوات العراقية استخدمت الذخيرة الحية خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر الماضي وبعدها استخدمنا ذخيرة غير حية».

وأوضح، «نحن في العراق نمنح الشعب حريات واسعة في التظاهر والتعبير عن الرأي وإذا أردنا تنفيذ قانون التظاهر في العراق فإنه لابد من حصول موافقات من وزارة الداخلية لتحديد المكان والزمان».

وقال رئيس الوزراء، إن «الحكومة العراقية منذ تشكيلها تعاملت مع أزمات كبيرة وتجاوزتها بنجاح ومشكلة البطالة ليست وليدة اللحظة وإنما نتيجة تراكمات طويلة وملف الفساد معقد ويحتاج إلى سد منافذ الفساد».

من ناحية أخرى تدخل تظاهرات عدة مدن ومحافظات في العراق، يومها العشرين على التوالي، والتي بدأت بمطالب توفير فرص عمل ومحاربة الفاسدين وتقديمهم للعدالة، وانتهت بمطالب أخرى أبرزها تغيير الحكومة، وتعديل الدستور.

وفي العاصمة بغداد، لا تزال أعداد المتظاهرين ذاتها في ساحة التحرير وجسر الجمهورية المؤدي إلى المنطقة الخضراء، فضلاً عن المطعم التركي، في حين يحاول متظاهرون في ساحة الخلاني اجتياز الحاجز الذي وضعته القوات الأمنية، لترد الأخيرة بإطلاق الغاز المسيل للدموع، كما أورد موقع «السومرية نيوز» الإخباري.

وفي البصرة، تظاهر المئات من طلبة المدارس والجامعات في ساحة اعتصام البصرة قرب المجمع الحكومي، وسط إجراءات أمنية مشددة، وأفادت الأنباء بقطع شارع الجبيلة المؤدي إلى ساحة الاعتصام في المحافظة.

وتوجه العشرات من المحاضرين إلى التظاهر والاعتصام أمام مبنى تربية محافظة الديوانية، فضلاً عن الآلاف من طلبة المدارس الذين شاركوا في اعتصام الساعة لدعم الاحتجاجات.

وشهدت محافظة المثنى هي الأخرى تظاهرة طلابية حاولت الوصول إلى مبنى تربية المحافظة.

كما توافد آلاف من العراقيين، إلى ساحة التحرير وساحات التظاهر في عدد من المحافظات بمشاركة شعبية واسعة وهم يهتفون شعارات للمطالبة بإسقاط الحكومة وحل البرلمان وتعديل الدستور.

وردد المشاركون شعارات تطالب بإطلاق سراح الناشطين والمدونين الذي تم اختطافهم من قبل جهات مجهولة.

ومن المتوقع أن يستأنف طلاب العراق عمليات الإضراب عن الدوام في المدارس بجميع مراحلها الدراسية الأولية والثانوية والجامعات لينضموا إلى ساحات التظاهر.

وخلت ساحات الظاهر خلال ساعات النهار اليوم الثلاثاء، من أية مظاهر للعنف والصدامات مع القوات الأمنية، فيما شوهد نصب خيام وسرادق جديدة لاستقبال المعتصمين في ساحات التظاهر.

وعقدت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينس بلاسخارت اليوم، اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات والنقابات الجماهيرية في العراق لبحث مطالب المتظاهرين والمطالبة بالكف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

وساد الهدوء صباح الثلاثاء، ساحات التظاهر في بغداد وعدد من المحافظات العراقية بعد التطمينات التي حصل عليها المتظاهرون بدعم المرجعية الدينية العليا لمطالبهم، والكف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين، والكف عن الاعتقالات والاختطاف.

وأقام المتظاهرون في ساحة التحرير الليلة الماضية احتفالية أطلقوا خلالها عشرات البالونات البيضاء وسط هتافات ورفع أعلام العراق للتعبير عن سلمية المظاهرات والتمسك بمطالب المتظاهرين في إقالة الحكومة وحل البرلمان وتعديل الدستور العراقي.

وشهدت ساعات الليل الماضية، هدوءاً في ساحات التظاهر في ساحة التحرير وفي ساحة الخلاني ببغداد، ومحافظات الناصرية والبصرة وميسان والسماوة والديوانية وواسط وكربلاء والنجف وبابل، وعدم سماع أصوات الرصاص والقنابل المسيلة للدموع مثلما جرى في الأيام الماضية، فيما عززت السلطات الأمنية قواتها بقوات من التدخل السريع لضبط الأمن في محافظة الناصرية بعد يوم دام أوقع 4 قتلى وأكثر من 130 مصابا.

وتنتشر قوات عسكرية في جميع الشوارع الرئيسية وقرب الأبنية الحكومية والمدارس وهم يحملون الأسلحة، فضلا عن انتشار عجلات عسكرية وإغلاق جميع الطرق المؤدية إلى المنطقة الخضراء.

ومن المنتظر أن يشهد اجتماع الحكومة العراقية الأسبوعي، الإعلان عن حزمة جديدة من الإصلاحات تضاف إلى الحزم التي صدرت منذ انطلاق المظاهرات الاحتجاجية في العراق في الأول من شهر أكتوبر الماضي.

من جانب آخر أعلنت قيادة عمليات بغداد في العراق، اليوم الأربعاء، إصابة عدد من قوات بغداد بينهم ضابط بجروح خلال تأمين الحماية للمتظاهرين السلميين في ساحة الخلاني بالعاصمة بغداد.

وذكر بيان لقيادة عمليات بغداد، أن «عدداً من مقاتلي قيادة عمليات بغداد أصيبوا بجروح مختلفة بينهم أمر فوج بعد إلقاء أحد العناصر المندسة ضمن المتظاهرين السلميين في ساحة الخلاني، قنبلة يدوية استهدفت قواتنا الأمنية المكلفة بتأمين الحماية للمتظاهرين».

ودعا البيان المتظاهرين إلى «إبعاد العناصر المندسة بين صفوفهم، لكي لا يسيئوا إلى سلمية التظاهر».

وحسب شهود عيان، فإن ساحة التحرير اكتظت بالمتظاهرين، بعد انضمام طلبة المدارس، والمعاهد والجامعات من الأسرة التعليمية، استجابة لدعوة نقابة المعلمين لدعم مطالب المتظاهرين.

من جهة أخرى أعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق أمس الأربعاء، أن محاكم النزاهة أصدرت 377 قرارا ضد مسؤولين كبار بينهم وزراء، ونواب، ووكلاء وزارات، منذ 2003.

وقال المجلس، في بيان صحافي، إن محاكم التحقيق في النزاهة «أصدرت 377 قرارا بمختلف الاحكام بحق مسؤولين بدرجات متقدمة إضافة إلى 83 أمر قبض واستقدام لمسؤولين آخرين حاليا».

وذكر البيان أن «المحاكم في جميع الاستئنافات أكدت إصدارها منذ 2003 وحتى الآن 377 قرارا عن القضايا المتعلقة بالدرجات الوظيفية المتقدمة تشمل عضو مجلس نواب، ووزيرا، ووكيل وزير، ورئيس مجلس محافظة، وعضو مجلس محافظة، ومحافظا، ومديرا عاما».

وأوضح أن «مجموع القضايا غير المحسومة بلغ 627 ومجموع أوامر القبض والاستقدام غير المنفذة 83».

وسارع مجلس القضاء الأعلى منذ انطلاق المظاهرات الاحتجاجية لتحريك قضايا الفساد التي تطال كبار المسؤولين في البلاد، بعد مطالبة المتظاهرين بالقضاء على الفساد ومعاقبة الفاسدين.

إصابة عدد من قوات الأمن بقنابل يدوية في بغداد
صدور 377 قراراً ضد وزراء ونواب ومسؤولين متهمين بالفساد

الجيش يحرر مواقع جديدة في الجوف

عبدالملك: اليمن لن يكون ساحة لمشاريع إيران

الجيش اليمني

عدن - «وكالات»: أكد رئيس الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا معين عبدالملك، أن «اليمن لم ولن يكون ساحة لمغامرات ومشاريع النظام الايراني في تهديد الملاحة الدولية وزعزعة أمن واستقرار دول الجوار والمنطقة».

جاء ذلك خلال لقاء عبدالملك، بسفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى اليمن كريستوفر هينزل، حسبما أفادت وكالة الأنباء الرسمية «سبأ».

وقال عبدالملك إن «الشعب اليمني وبإسناد من تحالف دعم الشرعية بقيادة السعودية أكثر اصرارا من أي وقت مضى على استكمال جهود استعادة الدولة واجهاض المشروع الحوثي الإيراني».

وشدد رئيس الوزراء اليمني، على أن «استمرار النظام الإيراني في دعم ميليشيا الحوثي الإرهابية الإنقلابية وإطالة أمد الحرب في اليمن وتعميق المأساة والكارثة الإنسانية الناجمة عنها وهي الأسوأ في العالم، يتطلب موقفا دوليا حازما لوقف تدخلها في شؤون اليمن والكف عن دعم الميليشيات الإنقلابية».

واستعرض عبدالملك، خلال اللقاء، الأولويات الماثلة على ضوء اتفاق الرياض والإسناد الدولي المطلوب لدعم التنفيذ بما يحقق تطلعات اليمنيين في تحسين الخدمات وتحقيق الاستقرار المنشود.

وأكد عبدالملك، حرص حكومته على احلال السلام وفقاً للمرجعيات الثلاث المتوافق عليها محليا والمؤيدة دوليا، متهما الحوثيين «في التصعيد العسكري بإيعاز من داعميها في طهران».

وأشاد عبدالملك، بـ«الدعم الأمريكي الثابت للحكومة اليمنية، ومواقفها الواضحة المساند لوحدة وسلامة اراضي اليمن، وكذا مواقفها الحازمة تجاه الدور الإيراني التخريبي في اليمن والمنطقة برعاية وتمويل مشاريع وميليشيات طائفية في بعض الدول العربية».

من جانبه، هنأ السفير الأمريكي الحكومة اليمنية بتوقيع اتفاق الرياض، مشيراً إلى أن ذلك يمهد الطريق لتمكين الحكومة من أداء دورها وتلبية تطلعات المواطنين اليمنيين في المناطق المحررة، وأن الاتفاق خطوة هامة باتجاه إحلال السلام والاستقرار.

من ناحية أخرى قالت مصادر يمنية، إن قوات الجيش اليمني واصلت التقدم في جبهة صبرين شرقي محافظة الجوف، وسط انهيارات واسعة في صفوف ميليشيا الحوثي المتمردة المدعومة من إيران، التي تلوذ بالفرار.

وأكد أركان حرب محور الجوف العميد صادق العكيمي، أن «قوات الجيش اليمني أحكمت سيطرتها بشكل كلي على مواقع أم الحجار وجبال صبرين بمديرية خب والشعف»، نافيا أن تكون الميليشيا قد استعادتها كما تروج لذلك في إعلامها، وفقا لما ذكره موقع «سبتمبر نت» اليوم الثلاثاء.

ولفت إلى أن مدفعية الجيش اليمني استهدفت مواقع الميليشيا الحوثية، في جبلي «الطائرة»، و«الأطحال»، وكبدتها خسائر كبيرة في العدد والعدة.

من جانبه أكد العقيد في اللواء 155 مشاه، ربيع القرشي، أن قوات الجيش اليمني تمكنت من التقدم والسيطرة على عدد من المواقع في الجبهة ذاتها من بينها موقع «الطويلات»، وكبدت الميليشيا المتمردة خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد.

ولفت إلى أن الفرق الهندسية لقوات الجيش اليمني، نزعت أكثر من 500 لغم أرضي، زرعتها الميليشيا الحوثي، في محاولة يائسة منها لإعاقة تقدم أبطال الجيش الوطني.

من ناحية أخرى أعلنت قوات الجيش اليمني، الموالية للحكومة المعترف بها دوليا، الثلاثاء، مقتل 30 عنصرا من مسلحي ميليشيا الحوثي في هجوم للجيش بمحافظة تعز، وسط اليمن.

وقال المركز الإعلامي لألوية العمالقة في بيان صحفي، إن «30 عنصرا من مسلحي ميليشيات الحوثي قتلوا وجرح عددا آخر في عملية نوعية نفذها سلاح المدفعية للقوات المشتركة في جبهة البرح بالساحل الغربي غرب محافظة تعز».

وأشار المركز إلى أن مدفعية القوات المشتركة استهدفت دوريتين عسكريين «لميليشيات الحوثي كان على متنهما تعزيزات للميليشيات في جبهة البرح غرب محافظة تعز».

وبحسب المركز، فإن مدفعية القوات المشتركة تواصل توجيه ضربات نوعية «تكبدت خلالها ميليشيات الحوثي خسائر فادحة في العتاد والأرواح في جبهتي البرح والكدحة غرب محافظة تعز».

النيابة السودانية تلاحق البشير وقادة انقلاب 1989 العسكري

الرئيس السوداني المعزول عمر البشير

الخرطوم - «وكالات»: أعلنت الحركة الاحتجاجية في السودان مساء الثلاثاء أن النيابة العامة أصدرت مذكرات اعتقال وأوامر منع سفر ضد مديري ومنفذي انقلاب 1989، وفي مقدمهم الرئيس السابق عمر البشير، الموقوف منذ أبريل الماضي، بعد أن أطاح به الجيش إثر انتفاضة شعبية غير مسبوقة.

وقال منسّق اللجنة القانونية في تنسيقية قوى الحرية والتغيير، محمد حسن عربي، في بيان تلقت وكالة فرانس برس نسخة منه، إن «النيابة الجنائية واصلت إجراءات البلاغ المدون ضد مديري ومنفذي انقلاب 30 يونيو1989، تحت إشراف وكيل النيابة».

وأضاف «صدرت أوامر قبض في مواجهة كل أعضاء مجلس قيادة انقلاب الإنقاذ العسكريين الأحياء، ومن المدنيين، وصدرت أوامر قبض ضد كل من علي الحاج محمد، وإبراهيم السنوسي اللذين لم يُقبض عليهما حتى الآن».

والحاج، هو الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي، الحزب الإسلامي الذي انشق عن حزب البشير في 1999 لكنه ظل متحالفا معه، في حين أن السنوسي كان قبل الإطاحة بالبشير مساعدا له.

وحسب البيان الذي أكد مصدر في مكتب المدّعي العام لفرانس برس صحّة مضمونه، أصدرت النيابة الجنائية أمرا بحظر سفر كل المتهمين في البلاغ، وجميعهم، باستثناء الحاج والسنوسي، موقوفون في سجن كوبر، في الخرطوم.

والمتهمون هم بالإضافة إلى البشير، علي عثمان طه، ونافع علي نافع، وعوض أحمد الجاز، والعقيد يوسف عبد الفتاح الملقب بـ«رامبو» الذي اعتقل الإثنين وأودع بدوره سجن كوبر.

ويعاقب القانون السوداني على تهمة «تقويض النظام الدستوري» الموجهة إلى البشير وأعوانه بالإعدام، أو السجن المؤبد.

وحكم البشير السودان 3 عقود بقبضة حديدية إلى أن أطاح به الجيش في 11 نيسان الماضي.

والبشير مطلوب أيضا للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بتهم جرائم إبادة جماعية، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، في إقليم دارفور (غرب).

والرئيس السابق الذي يؤكد براءته من جميع هذه التهم، موقوف حاليا في سجن كوبر في الخرطوم، أين يحاكم أمام محكمة سودانية بتهمة ملكية أموال أجنبية واستخدامها بشكل غير قانوني.